الذكاء الاقتصادي كآلية لإستقطاب الاستثمارات الأجنبية:
الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار نموذجاً

Economic Intelligence as a Mechanism for Attracting Foreign Investment: The National Agency for Investment Development as model

أ. العرابي خديجة
جامعةطاهري محمد، بشار– الجزائر
khadijaamal028@gmail.com

د. دحماني عزيز
جامعة طاهري محمد، بشار– الجزائر
dahmani.aziz.univ@gmail.com

ملخص

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز الدور الذي تقوم به الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار في مجال إستقطاب الاستثمارات الأجنبية، حيث تعد هذه الوكالة من بين هيئات النظام الوطني للمعلومات الاقتصادية للذكاء الاقتصادي التي توفر المعلومة للمتعاملين الاقتصاديين، ومن بين الهيئات الداعمة للمقاولاتية. بإتباع المنهج الوصفي التحليلي قمنا بتحليل إحصائيات صادرة عن الوكالة والتي تخص الاستثمار الأجنبي. توصلت الدراسة إلى أن الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار قد حققت نتائج إيجابية بعدد من الاستثمارات الأجنبية تشمل مختلف القطاعات، بالإضافة إلى أنها أصبحت همزة وصل بين المستثمرين المحليين والأجانب عن طريق قاعدة البيانات لبورصة الشراكة.

كلمات مفتاحية: استثمار أجنبي، بورصة الشراكة، معلومة، ذكاء اقتصادي، الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار.

Abstract

This study aims to highlight the role of the National Agency for Investment Development in attracting foreign investments (ANDI). It's one of the entities of the national economic information system for economic intelligence, which provides information to economic operators and supporting bodies for entrepreneurial. Following the descriptive analytical approach, we analyzed the statistics issued by the Agency whose concern the foreign investment. The study found that the National Agency for Investment Development has achieved positive results in a number of foreign investments including various sectors, in addition to becoming a link between local and foreign investors through the market of database.

Keywords: Foreign Investment, Partnership Exchange, Information, Economic Intelligence, National Agency for Investment Development.

JEL Classification: E02, F21, G28.

مقدمة

تسعى الجزائر إلى تبني معالم الذكاء الاقتصادي من خلال بناء نظام وطني للمعلومات الاقتصادية يضم مجموعة من المؤسسات الحكومية والهيئات التي توفر المعلومة للمتعاملين الاقتصاديين، وعملت على إدراجه في مختلف المؤسسات الاقتصادية من خلال تنظيم العديد من الملتقيات العلمية والدورات التكوينية.

كما أن الجزائر تعتبر دولة ريعية تعتمد في اقتصادها على المحروقات فهي تبحث دوما عن البديل والتنويع الاقتصادي، وعليه فقد شجعت الاستثمار المحلي والأجنبي من خلال إنشاء العديد من هيئات الدعم والمرافقة المقاولاتية، وعملت على تقديم العديد من التسهيلات للمستثمرين المحليين والأجانب قصد تشجيعهم على الاستثمار وإنشاء مؤسساتهم الخاصة.

من بين المؤسسات الحكومية التي تجمع بين أسلوب الذكاء الاقتصادي والمقاولاتية بتوفير المعلومة للمستثمر المحلي والأجنبي نجد الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار التي تعمل على جمع ومعالجة ونشر المعلومة المتعلقة بالاستثمار المحلي والأجنبي، وتعتبر دليلا للمستثمرين من حيث توفير المعلومات ذات الطابع المحلي والدولي حول فرص الاستثمار والتنافسية في الجزائر، بالإضافة إلى تأسيسها لبورصة الشراكة التي تجمع بين المستثمرين المحليين والأجانب.

على ضوء ما سبق نطرح الإشكالية التالية: **ما مدى مساهمة الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار في مجال إستقطاب الاستثمارات الأجنبية بإطار ممارسة الذكاء الاقتصادي؟**

أهداف الدراسة: تسعى الورقة البحثية لبلوغ أهداف محددة، ومن ضمنها نذكر:

– تحديد مفاهيم كل من الذكاء الاقتصادي والاستثمار الأجنبي؛

– تسليط الضوء على وكالة تعتبر من هيئات النظام الوطني للمعلومات الاقتصادية للذكاء الاقتصادي ومن هيئات دعم المقاولاتية وإنشاء المؤسسات؛

– معرفة مساهمة الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار في خلق استثمارات أجنبية إنطلاقا من توفير المعلومة.

أهمية الدراسة: تكمن في تسليط الضوء على الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار وما حققته في مجال إستقطاب الاستثمارات الأجنبية، بصفتها واحدة من هيئات النظام الوطني للذكاء الاقتصادي ومن بين الهيئات الداعمة للمقاولاتية.

منهج الدراسة: تبعاً لطبيعة الدراسة والأهداف التي تسعى لتحقيقها تم الإعتماد على المنهج الوصفي للإحاطة بمختلف المفاهيم المتعلقة بالذكاء الاقتصادي والاستثمار الأجنبي، والمنهج التحليلي من خلال تحليل احصائيات صادرة عن الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار وذلك قصد معرفة مساهمة هذه الأخيرة في مجال استقطاب الاستثمارات الأجنبية في الجزائر.

خطة الدراسة: تمت معالجة إشكالية البحث من خلال دراسة المحاور الثلاثة التالية:

– الإطار النظري للذكاء الاقتصادي.

– الأدبيات النظرية للاستثمار الأجنبي.

– الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ودورها في استقطاب الاستثمارات الأجنبية بإطار ممارسة الذكاء الاقتصادي.

1. الإطار النظري للذكاء الاقتصادي

يعنى المحور الأول من الدراسة بإثراء الخلفية النظرية للذكاء الاقتصادي من خلال الخوض في أهم المفاهيم الدالة عليه، فضلا على ما يكتسيه من خصائص، والتركيز على أبعاده ومراحله.

1.1.تعريف الذكاء الاقتصادي: يعد الذكاء الاقتصادي من المفاهيم الحديثة بالنسبة لعلم الاقتصاد، فلقد حضي بإهتمام كبير منذ أن بدأ يفرض نفسه كموضوع للبحث إلا أنه اتسم بلبس كبير نظرًا لتعدد المصطلحات المقترحة من يقظة إستراتيجية وذكاء الاستراتيجي وذكاء الأعمال والذكاء الاقتصادي.

إلا أن أول التعريف العملي للذكاء الاقتصادي (Intelligence économique) قدم من طرف مجموعة العمل في المحافظة العامة للتخطيط بفرنسا سنة 1994 من طرف (Henri Martre) حيث عرفه: مجموع النشاطات المرتبطة بالبحث، معالجة، وبث المعلومة المفيدة للأعوان الاقتصاديين، مختلف هذه النشاطات موجهة بطريقة شرعية مع توفير كل ضمانات الحماية الأساسية لممتلكات المؤسسة في ظل أحسن الظروف سواء من حيث الوقت، الجودة، أو التكلفة (Martre, Février 1994, p. 12).

وفي سنة 2009 أكدت (S.LRIVET) على أن: الذكاء الاقتصادي هو عبارة عن تركيبة لثلاث وظائف وهي الاستخبارات (اليقظة)، تسيير الخطر المعلوماتي (الحماية)، والتأثير (مرابط، 2015، ص 20).

في هذه الدراسة سوف نعتمد على تعريف وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية سنة 2010 التي عرفته بـ: مجموع عمليات مراقبة المحيط الداخلي والخارجي من أجل جمع ودراسة وتحليل وتوزيع المعلومات المفيدة للأطراف الاقتصادية. كما يشمل عملية حماية المعلومات المنتجة وإستعمالها في عمليات التأثير والعمل الضغطي (Direction Générale de l'Intelligence Economique , Septembre 2010, p. 12).

2.1. خصائص الذكاء الاقتصادي: يهتم الذكاء الاقتصادي بدراسة التفاعل التكتيكي والاستراتيجي بين كافة مستويات النشاط المعنية به انطلاقا من القاعدة (المستوى الداخلي للمؤسسة) مرورا بالمستويات الوسيطة (الجماعات المحلية) وصولا إلى المستويات الوطنية (الاستراتيجيات المعتمدة لدى مراكز اتخاذ القرار في الدولة)، ثم المستويات المتعددة الجنسيات (المجمعات المتعددة الجنسيات) أو الدولية (استراتيجيات التأثير الخاصة بكل دولة).

من بين الخصائص الرئيسية للذكاء الاقتصادي نذكر ما يلي:(Ludovic , 2003, p. 18)

– الإستخدام الاستراتيجي والتكتيكي للمعلومة ذات المزايا التنافسية في اتخاذ القرارات.

– وجود إدارة قوية لتنسيق جهود الأعوان الاقتصاديين.

– وجود علاقات قوية بين المؤسسات والجامعات والإدارات المركزية والمحلية.

– تشكيل جماعات الضغط والتأثير.

– إدماج المعارف العلمية، التقنية، الاقتصادية، القانونية والجيوسياسية.

– السرية في نشر المعلومات والحصول عليها بطريقة شرعية.

1.3.أبعاد نظام الذكاء الاقتصادي: يقوم الذكاء الاقتصادي على مقاربة ديناميكية جماعية تحترم القانون، وتشمل جميع الأنشطة المتعلقة بإدارة المعلومات، وحمايتها وتقاسمها واستغلالها في اتخاذ القرارات الإستراتيجية، دعما لتنافسية المؤسسة ولنفوذ الدول والحكومات، حيث يرقى إلى سياسة عامة تهدف إلى دعم القرارات الاقتصادية الوطنية بفضل التحكم الجماعي في المعلومات. وتنبني عملية الذكاء الاقتصادي على الأبعاد التالية:(مغمولي، 2016، ص ص 19-20)

أ.سياسة التنافسية: تعتمد هذه السياسة على عمليات البحث والتطوير وتسمح بمسايرة المؤسسات في تعقب الفرص والحصول على الأسواق في العالم. وتتم هذه المسايرة عن طريق التعرف المشترك على الرهانات الاستراتيجية وتجميع الخبرات والمعلومات العامة والخاصة. وتهدف السياسة التنافسية إلى تشجيع المنافسة وخلق البيئة المناسبة للتنافسية في الأسواق المحلية والعالمية وذلك من خلال تعزيز مستوى المنافسة السوقية وتحقيق الفاعلية في توظيف الموارد وعدالة الدخول إلى الأسواق والخروج منها، الإضافة إلى حماية المستهلك من الإحتكار.

ب. سياسة الأمن الاقتصادي: تقوم سياسة الأمن الاقتصادي على توفير البيئة المناسبة للاستثمار والتنمية وتوسيع فرص العمل وتيسير سبل التقدم والرفاهية ومنع التهديد الاقتصادي وتعظيم التنافسية وتعزيز القدرة الاقتصادية للمجتمع، والسيطرة على معدل واتجاه التنمية الاقتصادية ومقاومة وتحدي التداعيات السلبية للأزمات الاقتصادية الخارجية. وأصبح التحدي الرئيسي للأمن الاقتصادي الوطني يتمثل في حماية المصالح الأساسية للأمة أي ترتيب العناصر الأساسية للطاقات الاقتصادية والعلمية للوطن، وأصبحت الدولة تعترف وتقر بأنها ليست الوحيدة المسؤولة عن الأمن الجماعي، فالمؤسسات هي أيضا يجب أن تشارك بصفتها عنصر أساسيا في الأمن الاقتصادي الوطني في حماية ومتابعة مصالحها الخاصة المشروعة.

ج. سياسة التأثير: ترتكز سياسة التأثير على ممارسة الضغط للتأثير على اتخاذ القرار، من خلال تقديم تحاليل مفتوحة عن المشاكل الرئيسية، ولو كانت تحمل دلالات سلبية في بعض الأحيان. وهي سياسة تدير الحياة الاقتصادية عن

طريق العمل الضغطي (Lobbying) من خلال مستوى الهيئات المعروفة بإعداد النظم والمعايير حيث يعتبر العمل الضغطي يقوم بالتأثير على القرار السياسي والاقتصادي بشرح ضرورة وإيجابية قانون ما أو خطورته وسلبيته.

4.1. مراحل الذكاء الاقتصادي: تتمثل مراحل الذكاء الاقتصادي في تحديد الحاجة إلى المعلومة، حيازة المعلومة، معالجتها وبثها من أجل استعمالها لاتخاذ القرار ويمكننا عرضها كالتالي: (بلحاج، 2015، ص 32)

أ. تحديد الحاجة إلى المعلومة: أي ما هي المعلومات التي نرغب في الحصول عليها، وهو ما يتطلب من المتخصصين في الذكاء الاقتصادي معرفة جيدة بتنظيم المؤسسة.

ب. جمع المعلومة: بمجرد تحديد الحاجة للمعلومة يتم اختيار أشكال للبحث عنها من مصادرها، إذ تختلف المعلومات المطلوبة تبعا للأهداف الموضوعية وكيفية تحقيقها، وتتفاوت الحاجة إليها طبقا لتباين أحجام المؤسسات، وطبيعة مشكلتها، وهذه المعلومات يمكن الحصول عليها من خلال مصدرين هما: (الهلة، 2014، ص 140)

ب.1.المصادر الداخلية: يتم الحصول على المعلومة عن طريق العمال، إدارات داخل المؤسسة مثل المشرفين ورؤساء الأقسام والمديرين بمختلف مستوياتهم، معلومات متعلقة بقسم الإنتاج، معلومات متعلقة بقسم الموارد البشرية، معلومات متعلقة بقسم المحاسبة والمالية، معلومات متعلقة بقسم التسويق (التوزيع) إلخ.

ب.2.المصادر الخارجية: يتم الحصول على المعلومة من خارج المؤسسة، إذ نجدها تمد المؤسسة بالمعلومات البيئية والتنافسية، ومن أهم مصادرها النشرات المهنية، المنافسين، الموردين، الزبائن.

ت.معالجة المعلومات: حيث أن معالجة المعلومات هي أساس الذكاء الاقتصادي فهذا الإجراء يعتمد أساسا على قيمة المعلومة بالنسبة للمستعمل، وتعني المعالجة تجميع كل المعطيات المحصل عليها من أجل تحليلها بشكل متجانس، وتعتبر ترجمة المعلومة خطوة أساسية لإجراء المعالجة فهي تعطي صورة تحليلية، غنية لكل المعلومات التي تكون مختفية دائما في سطور الوثائق.

ث.نشر المعلومة من أجل اتخاذ القرار: أي إعطاء قيمة لهذه المعلومات ببثها داخل المنظمة حتى تساهم في خلق قيمة مضافة من أجل اتخاذ القرار المناسب.

الشكل رقم01: مراحل الذكاء الاقتصادي

Source : Diakité. Z, (Mars 2011), ***Qu'est-ce que l'intelligence économique (IE) et quelle est son utilité pour l'Afrique***, Séminaire de formation en intelligence Economique en Afrique francophone, p : 6.

2.الأدبيات النظرية للاستثمار

خصص هذا المحور لضبط المفاهيم الخاصة بالاستثمار الأجنبي بنوعيه المباشر وغير المباشر، فضلا على تبيان الآثار المترتبة عنه.

1.2.تعريف الاستثمار الأجنبي: يرى فريد النجار أنه كل استثمار يتم خارج موطنه بحثا عن دولة مضيفة سعيا وراء تحقيق حزمة من الأهداف الاقتصادية والمالية والسياسة سواء لهدف مؤقت أو لأجل محدد لأجيال طويلة الأجل (النجار، 2000، ص 23).

كما يمكن تعريفه بالاستثمار القادم من الخارج والمالك لرؤوس الأموال، والمساهم في إنشاء مشروعات استثمارية في اقتصاد ما من قبل مؤسسة قائمة في اقتصاد أخر(زغبيب، 2005، ص 72).

وتعرف كذلك الاستثمارات الأجنبية على أنها إمتلاك أحد الأفراد أو المؤسسات في الدولة ما لأصول تعمل في دول أخرى وذلك سواء كان بحق أو دون الحق في إدارة تلك الأصول، سواء كان ذلك لفترة قصيرة أو طويلة وغالبا ما تكون طويلة الأجل، وذلك سعيا وراء ربح أوفر أو عمالة أرخص أو لفتح أسواق جديدة وعادة ما تقترن هذه الاستثمارات بالعائد عليها(مندور، 2010، ص 10).

2.2.أشكال الاستثمار الأجنبي: ينقسم إلى شكلين:

أ.الاستثمار الأجنبي المباشر: تعرف هذه الاستثمارات على أنها إمتلاك الأفراد أو المؤسسات غير المقيمة لجزء أو كل الإستثمارات في مشروع معين مع الحق في المشاركة في إدارة هذا المشروع أو السيطرة الكاملة على إدارته، وذلك سعيا وراء ربح أوفر أو عمالة أرخص أو فتح أسواق جديدة، فضلا عن قيام المستثمر الأجنبي بتحويل كمية من الموارد المالية والتكنولوجية والخبرة الفنية في جميع المجالات إلى الدول المضيفة، وقد يكون هذا المشروع مشروع للتسويق أو للبيع أو للتصنيع أو أي نوع أخر من النشاط الإنتاجي أو الخدمي (مندور، 2010، ص 11).

ويعرف صندوق النقد الدولي الاستثمار الأجنبي المباشر بامتلاك المستثمر 10% أو أكثر من أسهم رأسمال إحدى مؤسسات الأعمال، على أن ترتبط هذه الملكية بالقدرة على التأثير في إدارة المؤسسة. وبذلك يختلف عن الاستثمار في المحافظ والصناديق الاستثمارية التي تقوم بشراء أصول الشركات بهدف تحقيق عائد مالي دون التحكم في إدارتها. مع ضرورة التنبه إلى صعوبة التفريق بشكل دقيق بين النوعين (كورتيل و يوب، 2015، ص 5).

ويتميز الاستثمار الأجنبي المباشر بخاصيتين يتمثلان في:

وجود نشاط استثماري يزاوله المستثمر الأجنبي سواء كان شخصا طبيعيا أو معنويا في الدولة المستقطبة للاستثمار، وسيطرته على هذا النشاط من خلال ملكيته الكاملة أو الجزئية للمشروع.

وهذا ما يشجع المستثمر الأجنبي على تفضيل أسلوب الاستثمار الأجنبي المباشر، فهو يسمح للمستثمر بالقيام بمهام الرقابة والتسيير والإشراف على أمواله وإدارة مشروعاته الاستثمارية. كما أن الدول المضيفة تفضل هذا النوع من الاستثمار، لما يحققه لها من مزايا كنقل التكنولوجيا، ورأس المال والخبرة الفنية في تسيير الإدارة وفي طريقة الإنتاج.

ب.الاستثمار الأجنبي غير المباشر: يقصد به إمتلاك الأفراد أو المؤسسات غير المقيمين لبعض الأوراق المالية من أسهم وسندات لمؤسسات وطنية وذلك دون أن يقوم هؤلاء الأفراد بممارسة أي نوع من الرقابة أو المشاركة في تنظيم وإدارة المشروع ولكن لهم الحق في الحصول على عائد الأسهم والسندات المملوكة. هذا ويعتبر هذا الاستثمار قصير الأجل بالمقارنة بالاستثمار الأجنبي المباشرة ولذلك يسمى بالنقود الساخنة (مندور، 2010، ص 11).

ويتمثل كذلك في القروض كقروض المصدرين أو شراء الأسهم والسندات الحكومية في الدول النامية المضيفة من قبل الأجانب، وتهدف هذه المشروعات إلى تحقيق أقصى الأرباح دون أن يترتب عليها إشراف مباشر أو قرارات من عند هؤلاء الأجانب (بوخروس و بلعبيدي، 2011، ص 4).

ويمكن تمييز الاستثمار الأجنبي المباشر عن غير المباشر من خلال سيطرة المشروع من الخارج إذا كان مسيطر من الخارج فهو مباشر وإن لم يكن هناك سيطرة فهذا يدل بأن المشروع هو استثمار أجنبي غير مباشر.

2.3.الآثار الإيجابية للإستثمار الأجنبي: يقدم الاستثمار الأجنبي عدة مزايا وخاصة في الدول النامية التي تبحث عن جذب الاستثمارات بكل الآليات. ومن بين مزاياه الإيجابية (المغربي، 2011، ص ص 155-160):

– تغطية جانب من فجوة الموارد المالية المحلة الناتجة عن النقص في الادخار المحلي الإجمالي وبالتالي سيؤدي إلى تكوين رأسمالي؛

– زيادة الدخل المحلي الإجمالي والذي يقوم على تحويله إلى استثمارات محلية؛

– الزيادة من الرفع مستوى الإنتاجية وحسن إستخدام الموارد المتاحة؛

– نقل التكنولوجيا وتنمية أنشطة البحوث والتطوير في الدولة المستقبلة؛

– خلق فرص عمل جديدة والتقليص من البطالة؛

– زيادة النقد الأجنبي وبالتالي التأثير الإيجابي على ميزان المدفوعات الذي يمكنها من الزيادة الواردات والحاجة إلى زيادة الصادرات؛

– الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة في الدول المستقبلة حيث يقوم بدراسات علمية متعمقة عن الجدوى الاقتصادية للمشروع.

3. الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ودورها في استقطاب الاستثمارات الأجنبية بإطار ممارسة الذكاء الاقتصادي:

لإعطاء الموضوع قيمة مضافة عمدنا على تسليط الضوء على الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI)كهيئة من هيئات نظام وطني للذكاء الاقتصادي التي توفر المعلومة للمستثمرين المحليين والأجانب.

1.3. الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (النشأة والمهام): الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار هي عبارة عن مؤسسة عمومية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، أنشئت بموجب القانون رقم 01-03 المؤرخ في 20 أوت 2001 (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، أوت2001، ص 5). يوجد مقر الوكالة بالجزائر العاصمة وللوكالة هياكل لامركزية على المستوى المحلي، وتوضع هذه الهياكل في شكل الشباك الوحيد اللامركزي منصب على مستوى مقر الولاية يضم أربعة 4 مراكز وهي: مركز تسيير المزايا مركز استيفاء الإجراءات، مركز الدعم لإنشاء المؤسسات، ومركز الترقية الإقليمية (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، مارس2017، ص 5).

تكلف الوكالة بالمهام التالية: (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، مارس2017، ص 4)

– جمع ومعالجة ونشر المعلومة المرتبطة بالمؤسسة والاستثمار لفائدة المستثمرين؛

– مساعدة ومرافقة المستثمرين في كل مراحل المشروع، بما فيها ما بعد الإنجاز؛

– تسجيل الاستثمارات ومتابعة تقدم المشاريع وإعداد الإحصائيات الإنجاز وتحليلها؛

– تسهيل بالتعاون مع الإدارات المعنية الترتيبات للمستثمرين وتبسيط إجراءات وشكليات إنشاء المؤسسات وشروط إستغلالها وإنجاز المشاريع. وتساهم بهذا الصدد في تحسين مناخ الاستثمار في كل جوانبه؛

– ترقية الشراكة والفرص الجزائرية للاستثمار عبر الإقليم الوطني وفي الخارج؛

– تسيير المزايا، طبقا لأحكام المواد 26 و35 و36 من القانون رقم 16-09 المؤرخ 3 أوت 2016، والمتعلقة بحافظة المشاريع المصرح بها قبل تاريخ نشر القانون الجديد.

2.3. مساهمة الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار في خلق الاستثمارات الأجنبية.

أ.الاستثمارات المنجزة من طرف الوكالة: نحاول دراسة توزيع الاستثمارات حسب نوع الاستثمار للفترة (2011-2015)، وهذا ما نوضحه في الجدول التالي:

الجدول رقم 01: عدد الاستثمارات المصرح بيها

السنوات / المعلومات	2011	2012	[1]2013	2014	2015
الاستثمارات المحلية	7780	7698	4741	7799	7838
مجموعالاستثمارات الأجنبية	23	17	27	105	112
الشراكة	11	10	20	89	-
الاستثمارات الأجنبية المباشرة	12	07	07	16	-
المجموع	**7803**	**7715**	**4768**	**9904**	**7950**

المصدر:بناءاً على النشرات الإعلامية لوزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والاستثمار رقم: (20، 22، 23، 26، 27، 28).

إنطلاقا من الجدول نلاحظ أن عدد المشاريع الاستثمارية المحلية والأجنبية في تزايد من سنة إلى أخرى، وسجلت سنة 2014 أكبر عدد بـ 9904 مشروع استثماري يضم 105 استثمارات أجنبية و7799 استثمارات محلية، والملاحظة العامة أن أكثر من 99 % مشاريع استثمارية محلية، تعمل الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار على توفير المعلومة لجميع المستثمرين سواء كانوا محليين أو أجانب قصد إنشاء مشاريعهم، بالإضافة إلى محاولة إيجاد شركاء لمختلف المقاولين، وتعمل على توجيههم. أما الملاحظة الثانية أن الاستثمارات الأجنبية حققت قفزة سنة 2014، 2015 بمجموع 105، 112 استثمار على التوالي، وهذا نتيجة للجهود المبذولة لإستقطاب الاستثمارات الأجنبية بتوفير المعلومات عن الأسواق المحلية والدولية، وكذا المعلومات احتياجات القطاعات، وكذا المعلومات عن المؤسسات المنافسة.

تجدر الإشارة إلى أن الذكاء الاقتصادي يلعب دورا مهما من خلال بنك المعطيات الذي يسمح للمستثمرين بالاطلاع على مختلف الفرص والإمكانات الموجودة في كل قطاع من قطاعات الاقتصاد المحلي.

ب.الاستثمارات المنجزة من طرف الوكالة: بما أن الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار تعمل على مساعدة المستثمرين على خلق مؤسساتهم، سوف نوضح ذلك من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم 02: الاستثمارات المحلية والأجنبية للفترة(2002–2015)

السنوات / المعلومات	عدد المشاريع	%	القيمة بمليون دينار جزائري	%	مناصب العمل	%
الاستثمارات المحلية	59563	99	9100521	79	904762	87
مجموعالاستثمارات الأجنبية	676	1	2471691	21	129254	13
المجموع	**60239**	**100**	**11572213**	**100**	**1034016**	**100**

Source :http://www.andi.dz/index.php/ar/declaration-d-investissement, vue le: 02-04-2017.

نلاحظ من معطيات الجدول أن مجموع الاستثمارات المنجزة عن طريق الوكالة الوطنية لتطوير للاستثمار بلغ 60239 مشروع تضم 59563 استثمار محلي و676 استثمار أجنبي وتعمل الوكالة على توفير المعلومة وقطاعات الاستثمار بالإضافة إلى الإمتيازات التي تمنحها إلى المستثمر المحلي والأجنبي قصد خلق المؤسسات تساهم في الاقتصاد الوطني. أما مبالغ الاستثمارات الأجنبية بلغت قيمة 2471691 مليون دينار جزائري، بنسبة 21% من القيمة استثمارات الوكالة، بالإضافة إلى أنها وفرت 129254 منصب عمل. تعمل الوكالة على مساعدة المستثمرين الأجانب قصد خلق المزيد من الاستثمارات الأجنبية وبالتالي المزيد من مناصب العمل وتقليص البطالة، بالإضافة إلى زيادة تدفق النقد الأجنبي.

ت.الاستثمارات الأجنبية حسب الدول المستثمرة من طرف الوكالة:نوضح ذلك في الجدول أدناه.

الجدول رقم 03: المشاريع المشارك فيها الأجانب للفترة (2002–2015)

المناطق	عدد المشاريع	القيمة بمليون دج	مناصب العمل
أوروبا	377	898192	76709
الاتحادالأوروبي	274	563346	39939
آسيا	68	119506	8607
أمريكا	16	65	3346
الدول العربية	200	1267592	37842
افريقيا	1	27799	400
أستراليا	1	2974	264
متعدد الجنسيات	13	89992	2086
المجموع	**676**	**2471691**	**129254**

Source : http/www.andi.dz/index.php/ar/declaration-d investissement, vue le : 02-04-2017.

نلاحظ بأن المشاريع الاستثمارية تشمل مختلف دول العالم إلا أنه السيطرة والأغلبية للمشاريع المشارك فيها أجانب من أوروبا بـ377 مشروع، ثم مشاريع المستثمرين من الاتحاد الأوروبي بـ 274 مشروع، أما المرتبة الثالثة فهي لمستثمري الدول العربية بـ 200 مشروع، ثم نجد كل من آسيا ثم أمريكا ومتعدد الجنسيات بـ 13 مشروع، وفي المراتب الأخيرة نجد إفريقيا، وأستراليا. الملاحظة العامة أن غالبية المشاريع الأجنبية بالشراكة مع الشريك التقليدي أوروبا والاتحاد الأوروبي. أما من ناحية المبالغ المالية المستثمرة نجد مناطق الدول العربية في المرتبة الأولى بـ 51,28% وهذا نتيجة لتشجيع الشراكة مع الدول العربية. أما التوظيف في المرتبة الأولى الاتحاد الأوروبي، ثم الدول العربية بأكبر النسب ثم تأتي بقية مناطق العالم. تهدف الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار من خلال الذكاء الاقتصادي إلى ترقية الشراكة والفرص

الجزائرية للاستثمار عبر الإقليم الوطني وفي الخارج، وإزالة وتخطي البعد المكاني بين الدول بتوفير المعلومة وسهولة الحصول عليها بالنسبة للمستثمرين.

ث.الاستثمارات الأجنبية حسب قطاع النشاط: يمكن توضيح ذلك في الجدول التالي.

الجدول رقم04:توزيع المشاريع الاستثمارية الأجنبية حسب قطاع النشاط (2002–2015)

قطاع النشاط	عدد المشاريع	النسبة %	القيمة بمليون دج	النسبة %	عدد المناصب	النسبة %
الزراعة	10	1,48	3117	0,13	528	0,41
البناء	121	17,90	98996	4,01	21533	16,66
الصناعة	386	57,10	1681400	68,03	71936	55,65
الصحة	6	0,89	13573	0,55	2196	1,70
النقل	21	3,11	13172	0,53	1723	1,33
السياحة	11	1,63	420657	17,02	13128	10,16
الخدمات	120	17,75	151335	6,12	16710	12,93
الاتصالات	1	0,15	89441	3,62	1500	1,16
المجموع	**676**	**100**	**2471691**	**100**	**129254**	**100**

Source :http://www.andi.dz/index.php/ar/declaration-d-investissement/bilan-des-declarations-d-investissement-2002-2015, vue le: 10-04-2017.

من خلال الجدول نلاحظ أن المشاريع الاستثمارية الأجنبية للفترة من 2002 إلى 2015 موزعة على مختلف القطاعات، حيث يحتل قطاع الصناعة المرتبة الأولى بنسبة 57,10% من المشاريع المنجزة وبقيمة 1681400 مليون دج أي 68,03% من مجموع المبالغ المستثمرة وبتوظيف نسبة 55,65% منصب عمل، وهذا الهدف من تشجيع الاستثمار الأجنبي النهوض بالقطاعات البديلة للمحروقات. ثم يليه نشاط البناء في المرتبة الثانية بـ121، ثم تليها بعد ذلك الخدمات بـ 120 مشروع، أما قطاع النقل، السياحة الزراعة والصحة والاتصالات فكانا على التوالي 4277 مؤسسة و2052 مؤسسة سنة 2012. تشير هذه المعطيات أن الاستثمار الأجنبي موجه للقطاعات الصناعة وهذا هو هدف الاستثمار والذكاء الاقتصادي أي القطاعات التي تحقق قيمة مضافة للاقتصاد.

وتعمل الوكالة على إعطاء الأولوية في الاستثمار لخمسة قطاعات الصناعة، السياحة، الفلاحة، قطاع الطاقات المتجددة، وقطاع تكنولوجيا الإعلام والاتصال.

عملت الجزائر على توفير المعلومة وتقديم العديد من الامتيازات قصد جذب المستثمر الأجنبي الذي ينشأ مؤسسات تراعي خلق القيمة وتنويع الاقتصاد الوطني من خلال الإبداع والإعتماد على التكنولوجيا بدلا من الاتجاه الخدمي، وهذا يظهر جليا كذلك بالإجراءات والتحفيزات لتوجيه نشاطات هذه المؤسسات.

الملاحظة العامة أن الاستثمار الأجنبي عبر طريق الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار هادف اقتصاديا حيت أنها تستثمر في الصناعة بنسبة 57,10% من المشاريع المنجزة، ونسبة 68,03% من المبالغ المستثمرة، وهذا قصد المساهمة في تنويع الاقتصاد الوطني ومحاولة الخروج من دائرة الاقتصاد الريعي.

ج. بورصة الشراكة للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار:

ج.1. التعريف والأهداف: أنشأت هذه البورصة سنة 2010 في إطار تنفيذ الإجراءات المتضمنة لقانون المالية لسنة 2009، والمتعلق بالقواعد الجديدة للشراكة بين المتعاملين الوطنيين والأجانب.

وهي عبارة عن قاعدة للمعطيات مخصصة لجمع طلبات مشاريع الاستثمار في الجزائر، الهدف منها تسهيل الاتصال بين المستمرين المحليين والأجانب، من خلال نظام معلومات وضع لهذا الغرض، يتم التسجيل في بورصة الشراكة ببطاقية مشروع موضوعة في متناول المستثمرين الذين يرغبون التسجيل فيها. ويتم نشر المعلومات فقط على موقع الأنترنت مع ضمان السرية للمعلومات الخاصة.

وحسب الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار فإن هذه الوسيلة ترمي إلى تحديد فرص الاستثمار وتطوير التعاون بين مختلف الفاعلين الاقتصاديين من القطاعين العمومي والخاص والمستثمرين الأجانب وتسهيل إنشاء علاقة بين أصحاب المشاريع الوطنيين والأجانب ومنح مسيري المؤسسات الوطنية إمكانيات من أجل توسيع مهنهم الأساسية تحسبا لتطويرها.

أهدافها: تعمل بورصة الشراكة للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار على:

جمع أفكار المشاريع، تحديد أهداف إنشاء الشراكة، إحصاء احتياجات المستثمرين المحليين، إيجاد الشركاء المحتملين من المستثمرين الأجانب، تسهيل الاتصالات بين الشركاء المحتلمين، تنظيم المطابقة بناء على طلب المعنيين.

ج.2. توزيع المشاريع الخاصة والعامة المسجلة ببورصة الشراكة: من خلال إطلاعنا على موقع بورصة الشراكة للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، تحصلنا على المشاريع الخاصة والعامة المسجلة والتي تبحث عن شركاء سواء محليين أو أجانب. وهذا سوف نتطرق من خلال الجدولين التالين:

الجدول رقم(05): توزيع المشاريع الخاصة المسجلة ببورصة الشراكة

عدد المشاريع المسجلة	المشاريع الخاصة
الجزائريين	142
الأجانب	22
المجموع	164

Source : http://www.andi.dz/index.php/ar/bourse-de-partenariat, vue le : 20-04-2017.

من الجدول أعلاه نلاحظ أن عدد المشاريع الخاصة المسجلة ببورصة الشراكة 164 مشروع استثماري، وهي تبحث عن شريك محلي أو أجنبي، ونجد من بينها 22 مشروع أجنبي يبحث عن شريك جزائري، و142 مشروع محلي يبحث عن شريك محلي أو أجنبي. وتجدر الإشارة أن قاعدة معطيات بورصة الشراكة تعمل على جمع أفكار المشاريع من خلال بطاقية المشروع، ومن تم تبحث عن الشركاء المحتملين من المستثمرين الأجانب والمحليين، وتعمل على تسهيل الاتصالات بين الشركاء.

رغم محدودية المشاريع الاستثمارية المسجلة في البورصة إلا أنها في البداية وتحتاج المزيد من الوقت والمزيد من الإعلام لتفعيل دورها.

الجدول رقم06: قائمة المشاريع العامة المسجلة ببورصة الشراكة

المشاريع المسجلة	العدد	المشاريع المسجلة	العدد
الميكانيك	15	صناعة الورق، الزجاج والورق القوى	05
الصناعة التحويلية	07	الصناعة الكهربائية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات	07
صناعة الاسمنت ومواد البناء	17	صناعة الالكترونيات	07
الصيدلة	05	البناء المعدني	05
صناعة الصلب	03	المناجم	14

Source : http://www.andi.dz/index.php/ar/bourse-de-partenariat, vue le: 20-04-2017.

رغم قلة عدد المشاريع العامة المسجلة ببورصة الشراكة إلا أنها ترتكز على الصناعة باختلاف مجالاتها، والملاحظة العامة أن المشاريع العامة هادفة اقتصاديا وتخص القطاعات ذات الأولوية، فهي تبحث عن شركاء للمجالات التي تحقق قيمة مضافة.ومن بين أهداف بورصة الشراكة للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار إنجاز مشاريع في قطاعات النشاطات التي تكتسي أولوية مما يسمح بتحقيق التحول التكنولوجي والخبرة وتنوع الإنتاج الوطني في الفروع المبدعة والمستخلفة للاستيراد.

ج.3. نشاطات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار للتعريف ببورصة الشراكة:

– قامت الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار بتنظيم العديد من الأيام الإعلامية بمشاركة متعاملين اقتصاديين ومؤسسات وإدارات وهيئات محلية مكلفة بالاستثمار، لتعريف ببورصة الشراكة التي وضعتها. وعملت على تحفيز المتعاملين للانضمام لهذه البورصة من أجل إبرام مشاريع شراكة؛

– في إطار الأيام الإعلامية عملت على تحفيز المستثمرين للاطلاع على بورصة الشراكة التي وضعتها الوكالة مجانا على موقعها الالكتروني، من أجل تسهيل علاقات الأعمال بين المقاولين والشركات الجزائرية والأجنبية. كما تمت دعوتهم للإطلاع على الفرص المقترحة في هذه البورصة أو التسجيل فيها؛

– كما قامت بالعديد من اللقاءات الثنائية خارج أرض الوطن للتعريف بفرص الاستثمارات والتسهيلات الممنوحة للمستثمرين الأجانب، وتحفيزهم للتسجيل في بورصة الشراكة للعثور على شركاء مستثمرين جزائريين.

ج.4.إنجازات بورصة الشراكة للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار: منذ إنشاء بورصة الشراكة للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار في عام 2010، كانت هنالك العديد من العلاقات التجارية نحو 120 اتصال بين المستثمرين المحليين والأجانب، ونجحت 8 مفاوضات لتحقيق الشراكة، وقد تجسدت على أرض الواقع المشاريع التالية:

– مكتب معماري: شراكة الجزائرية الاسبانية؛

– المواد الكيميائية: شراكة الجزائرية الاسبانية؛

– مكتب الاستشارات: شراكة الجزائرية الفرنسية؛

–الزراعة: شراكة الجزائرية الفرنسية؛

– منتجع سياحي: شراكة الجزائرية التونسية؛

– إعادة التدوير: شراكة الجزائرية الهندية؛

– إنتاج المساحات الخضراء: شراكة الجزائرية الليبية؛

– السيراميك: شراكة الجزائرية الصينية.

لقد نجحت بورصة الشراكة في حصول التواصل بين العديد من المستثمرين الأجانب والمحليين، إلا أن المشاريع التي جسدت على أرض الواقع 8 مشاريع، وتستفيد من جميع الامتيازات الممنوحة من طرف الوكالة. هذا العدد يعتبر ضعيف نظرا لعدد المفاوضات التي أجريت، فبنظام المعلومات الذي يعمل على توفير المعلومة للمستثمرين المحليين والأجانب يتوقع تجسيد عدد أكبر من المشاريع على أرض الواقع.

خاتمة

من وجهة نظر الذكاء الاقتصادي، تعتبر الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار دليلا للمستثمرين فيما يتعلق بتوفير المعلومات الحاسمة حول فرص الاستثمار والمزايا التنافسية، وإذ تقع على عاتقها مهمة تقديم وإرشاد المستثمرين باستخدام كافة المعلومات ذات الطابع المحلي والدولي. وبناءا عليه سعت الوكالة إلى إقامة قواعد بيانات حول الاستثمار والتجارة المحلية والدولية لإفادة كل طالب للمعلومات، بالإضافة إلى إقامة بورصة الشراكة للجمع بين المستثمرين سواء المحليين أو الأجانب، وما يمز تلك القواعد كونها مصممة تصميما ناجعا وفعالا يتيح نوعا من السهولة في استخدام المعلومات.

النتائج المستخلصة من الدراسة:

التحري حول ممارسة الذكاء الاقتصادي كآلية لإستقطاب الاستثمار الأجنبي خلص إلى جملة من النتائج أبرزها نجد:

1- تتكلف الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار بجمع، معالجة ونشر المعلومة المرتبطة بالمؤسسة والاستثمار لفائدة المستثمرين، وتقدم مساعدة ومرافقة المستثمرين في كل مراحل المشروع؛

2- تعمل الوكالة على ترقية الشراكة والفرص الجزائرية للاستثمار عبر الإقليم الوطني وفي الخارج؛

3- تمثل الاستثمارات الأجنبية نسبة منخفضة في عدد المشاريع الاستثمارية، إلا أن المبالغ المادية المستثمرة تعتبر قيمة بالإضافة إلى توفيرها لعدد مناصب العمل الجديدة؛

4- المشاريع الاستثمارية الأجنبية تشمل مختلف دول العالم، ويبقى الشريك التقليدي في المقدمة؛

5- إنشاء بورصة الشراكة للوكالة وهي قاعدة معطيات موثوقة ومحدثة تسمح بجمع أفكار المشاريع، تحديد احتياجات ومساهمات المستثمرين المحليين، تنظيم لقاءات عمل وشراكة مع المستثمرين الأجانب؛

6- بورصة الشراكة للوكالة الوطنية للترقية الاستثمار حققت نتائج إيجابية إلا أنها تبقى ضعيفة مقارنة المفاوضات التي قامت بها.

الإقتراحات: إنطلاقا من تحليل ما قدمته الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار في الجزائر كهيئة من هيئات الذكاء الاقتصادي وهيئة لدعم المقاولاتية، وبعد عرض جملة من نتائج الدراسة نقدم مجموعة من الإقتراحات:

1- لازالت الوكالة مطالبة بتكثيف الجهود وتنويع مصادر المعلومة للتعريف بالفرص الاستثمارية في الجزائر للمستثمرين المحليين والأجانب بإنشاء قواعد بيانات فعالة، وتحيين المستمر لهذه القواعد لتضحى أكثر فعالية ومسايرة للمستجدات الإقليمية والعالمية؛

2- الممارسة الفعلية للذكاء الاقتصادي تستدعي تفعيل أكبر لدور بورصة الشراكة للوكالة والتعريف بها على النحو الذي يجلب أكبر قدر من المستثمرين لاسيما الأجانب؛

3- نجاح الوكالة وبلوغ الأهداف المرجوة يتطلب كذلك الرفع من درجة التنسيق بين مختلف الفعالين والهيئات والأجهزة الداعمة للاستثمارات، ولما لا إقامة شبكات بين تلك الهيئات لضمان فعالية ونجاعة قواعد البيانات وعصرنتها تلقائيا؛

4- توفير المعلومة المفيدة للمستثمرين الأجانب والمحليين يبقى جوهر ممارسة الذكاء الاقتصادي بالوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار من خلال قواعد البيانات التي تتماشى مع المتغيرات الاقتصادية.

قائمة المراجع

1. المراجع باللغة العربية:

- المغربي. ابراهيم متولي حسني، (2011)، ***دور حوافز الاستثمار في تعجيل النمو الاقتصادي من منظور الاقتصاد الاسلامي والأنظمة الاقتصادية المعاصرة***، الاسكندرية: دار الفكر الجامعي.

- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، (22 أوت، 2001)، ***المادة 6 من الأمر رقم 01-03 المؤرخ في 20 أوت 2001 المتعلق بتطوير الاستثمار(47)***، الجزائر.

- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، (مارس، 2017)، ***المادة 3 المرسوم التنفيذي رقم 17-100 المؤرخ في 5 مارس 2017 المعدل والمتمم للمرسوم التنفيذي رقم 06-356 المؤرخ في 9 أكتوبر 2006 والمتضمن صلاحيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار وتنظيمها وسيرها(16)***، الجزائر.

- بلحاج آمنة، (2014-2015)، ***واقع الذكاء الاقتصادي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة "مع دراسة حالة"*** ، مذكرة ماجستير، تخصص الإدارة الاستراتيجية والذكاء الاقتصادي، جامعة تلمسان.

- مرابط سليمان، (2014-2015)، ***الذكاء الاقتصادي والقيمة التنافسية للمعلومة دراسة حالة قطاع النسيج و الملابس في الجزائر***، أطروحة دكتوراه، جامعة تلمسان.

- زغبيب شهرزاد، (2005)، ***الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر واقع وآفاق***، مجلة العلوم الانسانية(8).

- بوخروس عبد الحميد وبلعبيدي عايدة عبير، (15-16 نوفمبر، 2011)، ***آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على السوق العمل في الجزائر***، الملتقى الدولي حول استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة المسيلة.

- مندور. عصام عمر، (2010)، ***محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل المتغيرات الاقتصادية الدولية***، الاسكندرية: دار التعليم الجامعي.

- النجار فريد، (2000)، ***الاستثمار الدولي والتنسيق الضريبي***، مصر: مؤسسة شباب الجامعة.

- كورتيل فريد ويوب آمال، (19-22 أكتوبر، 2015)، ***أهمية توفير مناخ أعمال ملائم لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة***، الملتقى الدولي الاستثمار الأجنبي المباشر في الوطن العربي، مركز البحث وتطوير الموارد البشرية.

– الهلة محمد، (2014)، ***الذكاء الاقتصادي وتأثيره على المحيط التنافسي للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية***، مجلة الواحات للبحوث والدراسات (20).

– مغمولي نسرين، (2015–2016)، ***دور الذكاء الاقتصادي في الرفع من التنافسية الدولية للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية: دراسة حالة مؤسسة فرتيال عنابة***، أطروحة دكتوراه، بسكرة.

2. المراجع باللغة الأجنبية:

- Direction Générale de l'Intelligence Economique , M, (Septembre 2010), ***Manuel de formation en Intelligence économique en Algérie***, Algérie.

- Martre, H, (Février 1994), ***Rapport du groupe: Intelligence économique et stratégie des entreprises***, France: Base de connaissance AEGE.

- Ludovic,E, (2003), ***L'intelligence économique et stratégique: les systèmes d'information au cœur de la démarche***, Rapport CIGREF, France.

الإحالات

[1] معطيات سنة 2013 تتعلق بالسداسي الأول فقط.